نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر... دراسة تطبيقية على مصـرف الشرق الأوســـط العراقـــي للاستثمار... للسنوات من 2006 وحتى 2009

م. محمد سمير دهيرب/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى

(الملخـــــــــص)

يبين البحث نظام التقييم المصرفي باستعمال المؤشرات (CAMELS) وذلك من خلال دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف وقد تم استخدام المنهج الوصفي ألاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار استنادا إلى نظام (CAMELS) للسنوات المالية الأربع من سنة 2006 وحتى 2009، وتشير أهم نتائج البحث إلى حصول مصرف الشرق الأوسط على المستوى الأول (تصنيف 1) وفقا لسياسة التقييم المركب لنظام (CAMELS), مما يعني إن المصرف سليم بصورة أساسية ويعطي مؤشرات على إن أدائه قوي بالنسبة للإرباح ونمو موجوداته بصورة جيدة ، كما إن خبرة الإدارة في متابعة مسارات الإعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد مستويات مناسبة لرأس المال اللازم لها جيده ، فضلاً عن معقولية توزيع الإرباح .

وأظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي أذ ابرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها . كما يعمل نظام (CAMELS) على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنة مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية مما يسهم في رسم سياسة وخطط محكمه للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة وهنا لا بد من الإشارة إلى أهم التوصيات ومنها ضرورة تطبيق النظام على المصارف الأهلية سنويا لتحقيق الاستفادة في التعامل معها .

وكذلك العمل على ألزام البنك المركزي العراقي على استخدام النظام في عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على المصارف العاملة في العراق ومتابعة التطورات العالمية المتعلقة بالنظم المتخصصة بالتحليل المالي والرقابي والخاصة بالمصارف باختلاف أنواعها.

المقدمـــــــــــة:

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية , لان القطاع المصرفي هو العنصر الرئيس لتوطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها , كما انه ومن الضرورة بمكان إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة التي تقع مسؤوليتها بشكل رئيس على عاتق البنك المركزي أو سلطة النقد للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والوصول إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره حيث برزت في الفترة الأخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي كتزايد الإخطار المصرفية التابعة عن عمليات تبييض الأموال والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات الزبائن إضافة إلى الثورة التكنولوجية ، وتحديث وسائل الاتصال التي اختصرت زمن إعداد الدراسات الائتمانية وزيادة الرقابة الدولية على إعمال المصارف .

ولمواجهة تلك التحديات كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية للتمكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام حيث كان مفهوم الرقابة ،هو رقابة وضع المصرف في لحظه زمنية محددة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف باللجوء إلى الرقابة الميدانية on-site في مرحلة لاحقة أصبح التوجه الرقابي

للوقوف على التغيرات off–site أو الرقابة المكتبية الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف لكشف التدهور في وقت مبكر ولكن نتيجة لتطور أنشطة المصارف وازدياد المخاطر المصاحبة لها الأمر الذي أدى إلى تطور وتقدم واتساع مفهوم الرقابة المصرفية ليصبح نظام رقابة بالتركيز على المخاطر والذي يعتبر تطور في مجال الرقابة الميدانية وفي سبيل ذلك فقد سعت الجهات الرقابية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنه محاولة تطوير نظم الرقابة باستخدام نظم التقييم بالمؤشرات (camels) والذي يعكس أداء المصرف في ستة مؤشرات ناتجة من عملية الفحص الميداني ويطلق عليها مناطق رئيسة وهي : كفاية رأس المال, جودة الموجودات، الإدارة ، الربحية ،تحليل الحساسية لمخاطر السوق .

وسوف يتم تطبيق نظام التقييم المصرفي على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) وللسنوات (2006 –2007 – 2008 – 2009) باعتباره احد المصارف الأهلية الكبيرة العاملة في قطاع المصارف وهو بذلك يتطلب تقييمه وفق أنظمة التقييم المصرفية للوقوف على مواطن القوة والضعف فيه ومحاولة لتعزيز مواطن القوة وتجنب مواطن الضعف.

المنهجية العلمية للبحث Scientific Curricular for Searching

أولا : أهمية البحث: Study Important

تظهر أهمية الدراسة إلى ضرورة توفر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المصارف / مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومحاولة الاستفادة من نظام التقييم المصرفي (camels) في تحديد وقياس المخاطر المصرفية , مما يعزز وضع القطاع المصرفي ويساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين الأمر الذي يحقق أهداف المصرف الإستراتيجية ويقوي دورة في المجتمع ويدعم الاقتصاد الوطني.

ثانيا : مشكلة البحث: Study Problem

تدور حول طرح السؤالين الآتيين :

1–ما هو نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات والذي يعتمد في تقييم أداء المصارف , وكيف يمكن الافادة منه في دعم كفاءة وفعالية المصارف .

2–ما مدى وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفقا لمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي .

ثالثا : فرضيات البحث : Study Hypotheses

هناك فرضية رئيسة مفادها (وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels) ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1–وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

2–وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بجودة الموجودات.

3– لا يمكن إظهار الجانب النظري لتحليل كفاءة وفعالية الإدارة .

4–وجود حالة قوية لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بالربحية .

5–وجود حالة قوية لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بالسيولة.

6– لا يمكن إظهار الإطار النظري لتحليل الحساسية لمخاطر السوق.

رابعا : هدف البحث Study Goal

يهدف البحث إلى بيان احد أهم المؤشرات الدولية الحديثة في تقييم أداء المصارف , وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي) (camels والوقوف على إظهار الجوانب الايجابية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومحاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها المصرف بهدف الوصول إلى زيادة كفاءة وفعالية العمل المصرفي للمصرف.

خامسا: الحدود الزمنية والمكانية للبحث :Study Simply

تم اختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار – شركة مساهمة خاصة–بغداد وتم اختيار البيانات المالية للمصرف للسنوات من سنة 2006 حتى سنة 2009 .

سادسا : منهجية البحث: Study Methodical

ا–منهجية جمع البيانات وتتكون من :

1–البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط السنوية المنشورة في الموقع الالكتروني للمصرف وللسنوات من 2006 وحتى 2009 .

2–المراجع العربية والأجنبية فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

3–القوانين الصادرة بهذا الخصوص.

4–التقارير والنشرات المتخصصة.

ب– منهجية التحليل:

استخدام المنهج الوصفي ألاستنتاجي في جميع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول

نشأة وتطور ومميزات نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (Camels)

أولا:– النشأة:

أن من أوائل الدول التي استخدمت معاير الإنذار المبكر (EWS)،الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي وكان ذلك احد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية(الشواربي ، 271،2010) أذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم ثم أذ انهيار مماثل علم 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف (الرشيد ، 1،2005–3).

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر (Early warning standards) بالولايات المتحدة منذ عام 1979 أذ ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومدها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى إن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1988 وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار(camels) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج مقارنة بنتائج عام 1988 فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 إن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1و2 وان أكثر من(40%)تتمتع بتصنيف رقم(1) (حماد ،103،2001).

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة عن مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى إن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطر بالمصرف قبل كشفها عبر إلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع المصارف ذات المخاطر والأداء الأفضل ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار التقييم ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور ومن ثم تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو احد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية(بورقيبه

،2010،ص3)،ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار التقييم للجمهور مابين المؤيد والمعارض فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل بينما يرى البعض الأخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينه من الأمر طالما إن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشلة وانهياره ككل (الطوخي،6،2008-7).

ثانيا- التطور:-

لقد مر نظام CAMELS بعدة مراحل قبل إن يصبح بهذا الشكل وكما يأتي:-

أ- معيار CAEL :-

تعد أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل ودائع الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا الى أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار (camels)،هي كفاية رأس المال ،جودة الموجودات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق (الرشيد، 2005، 1-3).

مميزات معيار CAEL:-

1- تعد أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة CAMEL وليس بديل له ومن ثم فهو مكمل لمعيار Camel.

2- تعتمد علية السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.

3- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على تقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد(الرشيد, 2005،2).

(شكل رقم/1)

التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3 معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة +إشراف

المصدر :(زيتوني ،عبد القادر،2009،دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ، صفحة5).

ب- معيار CAMEL :

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعد المعيار احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني أذ عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسة هي: (طلفاح،2005،ص1-2):

1-كفاية رأس المال CAPITAL ADEGUACY 2-جودة الموجودات ASSET GUALIY

3-الإدارة MANAGEMENT 4-الربحية EARNINGS 5-السيولة LIGUIDITY

عيوب وانتقادات نظامي CAEL و CAMEL:

1-اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيارين يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير اكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة المعيارين ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو المستخدمة الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيارين .

2-أعطي كل من المعيارين أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها .

3-حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فأنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال مدد التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه .

4-يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك لمجموعات متشابه حسب حجم الموجودات باعتبار إن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل هذا بالرغم من إن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لأخر داخل المجموعة نفسها ومن ثم فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

5-يعتمد كل من المعيارين على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيه وعليه في حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فأنه عادة لا يتم تغير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي .

6-في حالة حدوث تغير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيه أخرى اكبر أو اصغر من مجموعته الشبيه السابقة وقد يحدث تغير ملحوظ في درجات و أوزان تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من إن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغير في حجم موجـــــــودات فـقط (زيتوني ،2010،6-7).

ونتيجة لعيوب وانتقادات نظامي cael و camel فقد ظهر نظام التقييم المصرفي camels وهو متمم ومكمل للنظامين السابقين بإضافة عنصر سادس وهو الحساسية لمخاطر السوق لتصبح هناك (6) عناصر رئيسية تجميعية .

4- نظام التقييم بالمؤشرات (camels):

يعتمد هذا النظام على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريقة التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج نظام camels والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر الآتية:-

- كفاية رأس المال.- جودة الموجودات.- جودة الإدارة.- إدارة الإيرادات الربحية .- درجة السيولة.

- الحساسية اتجاه مخاطر السوق (كراسنه ،2006، ص3-5).

5- كيفية استخدام نظام camels في قياس أداء الفروع وتصنيفها:

تم تطوير معيار camels بإدخال بعض التعديلات علية بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع ، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف لتفعيلة وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل إن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي ويتم تصنيف المصارف وكما يلي:-

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالأتي: (بوقيبه ،2010، ص4): (شكل رقم/2)

تصنيف البنوك حسب طريقة camels

التصنيف رقم 1	**قوي**
التصنيف رقم2	**مرضي**
التصنيف رقم 3	**معقول**
التصنيف رقم 4	**هامش(خطر)**
التصنيف رقم 5	**غير مرضي**

المصدر:(كراسنة ، إبراهيم ، 2006، اطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ،صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ،صفحة6).

6- مميزات نظام camels :

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام camels في النقاط الآتية:

ا-تصنيف المصارف وفق معيار موحد. ب-توحيد أسلوب كتابة التقارير.

ج-اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تثبيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية .

د-الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها .

هـ-عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حده ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من العناصر الأداء المصرفي الستة (الطوخي ,2008 , ص8).

7- نماذج أخرى للتقييم المصرفي:-

في أوربا نجد نماذج أخرى منها على سبيل المثال النموذج الفرنسي الذي يستخدم نظام (ORAP) وايطاليا بنظام (PATROL) وألمانيا تستخدم نموذج يرمز إليه بـــ (BAKLS) وتحتوي تلك النماذج على مجموعة من المؤشرات تشمل على عدد من النسب المالية تختص في تحليل جودة الموجودات (في ألمانيا يحتوي هذا المؤشر على 18 نسبة) وتحليل الربحية (عشر نسب)ونسبتين لسيولة ونسبة واحدة لكفاية رأس المال و16 نسبة لمخاطر السوق (جميع النسب للنموذج الألماني)، أما في مجمل أقطار العالم فأن الشائع هو إخضاع الجهاز المصرفي التجاري إلى معايير (بازل/1) الذي تقوم فيه بالرقابة البنوك المركزية مستندة إلى قياس كفاية رأس المال إلى الموجودات (بحد أدنى 8%- مقررات لجنة بازل) يضاف لذلك المعايير التي أصدرتها لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية في العام 2001 م ، والتي حددت أسس جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال والتي أصبحت تعرف بـ (بازل2) (محمد نور،2009،ص1).

المبحث الثاني

مفهوم نظام التقييم المصرفي (camels) وانعكاساته على متطلبات الرقابة المصرفية

أولا : أساليب الرقابة على المصارف :

يقع على عاتق البنك المركزي (السلطة النقدية) مسؤولية تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها إلى جانب وضع القواعد الرقابية اللازمة للإشراف على أنشطة الوحدات المصرفية الخاضعة لرقابته بما يكفل سلامة مراكزها المالية . وأنظمة العمل والرقابة الداخلية ودقة البيانات الدورية التي تقدمها للبنك المركزي . بإعمال الرقابة من خلال أسلوبين

هما الرقابة المكتبية off-site والرقابة الميدانية (التفتيش) on-site وكما يأتي (كراسنه ،2006،ص17-18) (الأخرس وشقير ،2008،ص331-333):

1-الرقابة المكتبية (Off-site supervision)

تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من لدن البنوك إن تحليل هذه البيانات عادة يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك ومن ثم يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على إعمال البنك . وهذا النوع من الرقابة يجعل من عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة كذلك مقارنة أداء البنوك إزاء بعضها البعض تمكن المحلل من معرفة الاتجاه الذي تتجه إلية هذه البنوك .إن فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بها . ويتم التحقيق من ذلك من خلال الرقابة الميدانية وفي الوقت الذي تكون فيه الرقابة المكتبية مفيدة في حالة تحليل بعض القضايا مثل رأس المال والسيولة وغيرها إلا أنها قد لا تكون ناجحة في التحليل بعض القضايا مثل قوة الإدارة ومخاطر التشغيل وهذا ما يمكن تغطية من خلال الرقابة الميدانية.

2-الرقابة الميدانية (on-site supervision):

تتمثل الرقابة الميدانية في القيام بالتأكد من إن البنك يقوم بممارسة إعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة فضلاً عن إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية.

إن من أهم أهداف الرقابة على البنوك هو التأكد من مدى سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك وبالتالي لقياس مدى متانة وسلامة الوضع المالي للبنك يتم استخدام نظام camels الذي يشير إلى الأحرف الأولى من نشاطات البنك وهي رأس المال , نوعية الموجودات , الإدارة الربحية ، السيولة ، ومن ثم حساسية الموجودات لمخاطر السوق .

ثانيا : نظم تصنيف المصارف:

بموجب نظام التقييم الموحد يعطى كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسة تتعلق بظروف المصرف المالية والتشغيلية ،أن هذه العناصر هي كفاية رأس المال ، نوعية الموجودات ، مقدرة الإدارة ، نوعية ومستوى الإيرادات ، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق إن التقييم هذه العناصر يؤخذ حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته ، ومخاطر البنك الكلية.

أن التصنيف مبني على أساس رقمي من (1-5) أذ إن التصنيف (1) يشير إلى التصنيف الأعلى، الأداء المميز، وأداره جيدة للمخاطر وحاجة اقل من اهتمام السلطات الرقابية . بينما يعني التصنيف (5) التصنيف الأقل ضعف في الأداء ، أدارة غير كفؤه للمخاطر ومن ثم الحاجة إلى اهتمام كبير من لدن السلطات الرقابية.

(شكل رقم/3)

تصنيف المصارف حسب طريقة camels

درجة التصنيف	نوعـــــــــــه
التصنيف رقم/1 (1-1,4)	قوي/strong
التصنيف رقم/2 (1,5-2,4)	مرضي/satisfactory
التصنيف رقم/3 (2,5-3,4)	معقول/fair
التصنيف رقم/4 (3,5-4,4)	هامشي/marginal
التصنيف رقم /5 (4,5- 5)	غير مرضي/unsatisfactory

المصدر: مجلة الاقتصاديات للعلوم المالية والمصرفية ،

(الموقع الالكتروني ,2010 ,economicat.com/…/viewtopic.ph)

إن التصنيف الكلي للمصارف عادة له علاقة بالتصنيف لكل من العناصر الستة سالفة الذكر وهذا لا يعني إن التصنيف الكلي هو الوسط الحسابي لمجموع التصنيف للعناصر الستة ولكن التصنيف الكلي يمكن إن يتضمن أي عنصر يمكن إن يكون له اثر كبير على متانة الوضع المالي للمصرف وعادة يتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا في المصرف من اجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن (كراسنه ،17،2006).

إن مقدره الإدارة لتجاوب مع الظروف والمستجدات والتعامل مع المخاطر التي تنشأ نتيجة لهذه العوامل أو نتيجة لقيام المصرف بتقديم منتجات جديدة له الأثر الكبير في تقييم مخاطر المصرف واحتياجاته الرقابية من قبل السلطات الرقابية ، ولهذه الأسباب إن موضوع الإدارة يعطي اهتماماً خاصاً عندما يتم عمل التصنيف الكلي للبنك.

إن مقدرة الإدارة كذلك على إيجاد أنظمة ضبط ورقابة فعالة يجب إن تأخذ بالاعتبار عندما يتم وضع التصنيف، ولكن يجب التنويه إلى إن الممارسات الإدارية المناسبة تختلف بين المصارف لان ذلك يعتمد على حجم المصرف ودرجة تعقيد حجم المخاطر لديه في حالة المصارف الصغيرة والتي تقوم بنشاطات مصرفية بسيطة ويكون للإدارة دور كبير في مراقبة الإعمال على أساس يومي حيث تحتاج إلى وجود نظام إداري ونظام ضبط بسيطين .

إما المصارف الكبيرة والمعقدة فإنها تحتاج إلى وجود أنظمة رقابية فعالة وأنظمة إدارية كبيرة مفصلة التعامل مع النشاطات المتعددة للمصرف وبالتالي تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بالمعلومات اللازمة لغاية الرقابة اليومية للنشاطات المصرفية.

إن التصنيف الكلي يعتمد على تقييم دقيق لأداء المصرف على كافة المستويات الإدارية والمالية ومدى التقيد بالأنظمة والتعليمات . إن العناصر الرئيسة التي تستخدم لتقييم نشاطات المصرف التشغيلية والمالية هي رأس المال نوعية الموجودات ،مقدرة الإدارة ، نوعية وكمية الإيرادات ، كفاية السيولة ، والحساسية لمخاطر السوق ، وكما ذكر سابقا فأن التصنيف يتراوح مابين (1-5).

والتالي شرح مفصل لكل من درجات التصنيف:-

1- تصنيف قوي /1(Strong) :-

يعطي هذا التصنيف للمصرف الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف , وإذا كان هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وكذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية وعندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي وتكون أيضا هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة ، ومن ثم فان هذه المصارف تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤه للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

2 - تصنيف مرضي /2 (satisfactory) :-

إن المصارف في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة ، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة، وتكون هذه المصارف مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية ، تلتزم هذه المصارف بشكل كبير بالأنظمة والقوانين ، إدارة المخاطر لدى هذه المصارف تكون إلى حد ما مرضيه مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذا اثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فان تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدود .

3- تصنيف متوسط /3 (fair):-

تشكل المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب بعض مكونات التصنيف سالفة الذكر ، وان هذه المصارف تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح مابين متوسط إلى حادة ، يمكن إن ينقص أدارة المصرف القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد ، وتكون مثل هذه المصارف عادة غير قادرة للتعامل مع تقلبات العمل وتكون عرضه لأكثر الظروف الخارجية بدرجة اكبر من تلك المصارف المصنفة (1،2) كذلك تكون هذه المصارف غير متقيدة وبدرجة معقولة مع الأنظمة والقوانين ، كذلك إدارة المخاطر لدى هذه المصارف تكون اقل من مرضية

بالنسبة إلى حجم المصارف ودرجه تعقيداتها وحجم مخاطرها ،إضافة إلى احتياج هذه المصارف إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية ،وكذلك فشل هذه المصارف غير مؤكد في ظل سلامة ومتانة هذه المصارف .

4- تصنيف حدي/ 4 (Marginal):-

إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير أمنة وغير متينة ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن إن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة هذه المصارف مابين حادة إلى حرجة ، لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف وتكون المصارف في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد هذه المصارف مع القوانين والأنظمة ، إدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره . تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب من هذه المصارف القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع . تشكل هذه المصارف نوع من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع ، احتمالية الفشل كبيرة لهذه المصارف إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.

5 - تصنيف غير مرضي /5 (unsatisfactory) :-

المصارف الذي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير أمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه . وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية ، إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ولتصحيحها تحتاج هذه المصارف إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار ، تحتاج هذه المصارف أيضا إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه المصارف يكون كبير (شاهين ،2005، 18-19).

المبحث الثالث

المؤشرات الستة الرئيسة لنظام التقييم المصرفي (CAMELS)

لما كانت البنوك المركزية تضطلع بمهام الرقابة المصرفية على أداء الجهاز المصرفي ، وتتخذ في سبيل تحقيق ذلك عدة وسائل وإجراءات تنصب نحو كل من الرقابة الوقائية preventive Control والرقابة الجنائية preventive Control إلا إن تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية أخرى داعمة لهذه الرقابة , فقد ظهر (وكما أشير سابقا) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 مايعرف بالرقابة وفق التقييم بالمؤشرات supervisory Bank patting system والتي تم مراجعتها عام 1998 لتعكس التغيرات في العمل المصرفي وإجراءات وسياسات الجهات الرقابية (Examiner Orientation 1998) وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) ويطلق عليه نظام camels (Aarmar , 1995, p365_368& Michael) ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسة في البنك, ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام بـــ (camels)، هذه المناطق هي:-

-كفاية رأس المال : Capital Adequacy. -نوعية الموجودات: Assets Quality

-الإدارة: Management. -الإيرادات: Earnings

-السيولة: Liquidity. -الحساسية لمخاطر السوق :sensitivity

أولا :كفاية رأس المال : capital adequacy :-

تعد كفاية رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة التطورات المتسارعه في مجالات عمل المصارف تكنولوجيا كالصيرفه الالكترونية بصفه عامه وعبر شبكة الانترنيت بصفه خاصة (أبو فروه ،2009 ،ص28) والتي تطلبت تعديلا في الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة(Andrea,2002,P13) .

أذ يتوقع من كل مصرف إن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لدى المصرف وكذلك إلى مقدرة المصرف على تعريف قياس مراقبة وضبط هذه المخاطر ، إن اثر كل من القروض، مخاطر السوق والمخاطر الأخرى في الوضع المالي للبنك يجب إن يأخذ بالاعتبار عند تقييم رأس المال .

إن نوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب إن يخفض به وكذلك المدى الذي يمكن حجم رأس المال اكبر من الحد الأدنى المطلوب وهو(8%) (وهي نسبة رأس المال إلى موجوداته مع بنودها خارج الميزانية ، وهذا ضمن مقررات لجنة بازل الثانية سنه 2010 (الشواربي ،2010، ص250).

ولذلك تقدمت لجنة بازل خلال سنة 1999(أبو رحمه ،2007،ص10)، ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة وإطار احتساب كفاية رأس المال لتلبي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي بالإضافة إلى إدراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي (النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ،2000 ، ص25) وبذلك فان إجراء تقييم سليم وفق معلومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال وسوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له يسهم في دعم عمليات التفتيش.

إن تصنيف رأس المال لدى البنك هو مبنى على أساس العوامل التالية:-

- مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي الكلي للمصرف .
- مقدرة الإدارة على عمل الاحتياطيات كراس مال إضافي .
- طبيعة ، اتجاه وحجم الديون المتعثرة وكذلك كفاية المخصصات واحتياطيات التقييم .
- مكونات ميزانية المصرف مثل طبيعة وحجم الموجودات غير الملموسة ، مخاطر السوق, مخاطر التركز والمخاطر المتعلقة بالنشاطات غير التقليدية .
- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية ،نوعية وقوة الإيرادات ومدى معقولية توزيع الإرباح .
- مستقبل النمو لدى البنك .
- المقدرة على الدخول سوق رأس المال للحصول على التمويل ومصادر رأس المال الأخرى متضمن ذلك الدعم من قبل الشركة إلام:(الشاهد ،2001 ص263 _264)(جبر ،2008،ص283).

ثانيا : نوعية الموجودات :Assets Quality :

إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكه ونشاطات خارج الميزانية .كذالك فان التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر، إن تقييم نوعية الموجودات يجب إن يأخذ بالاعتبار كفاية مخصصات الديون، المخاطر التي تؤثر في قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية ,السوق ,السمعة ,الإستراتيجية ,والتقيد بالأنظمة إن تقييم نوعية الموجودات يعتمد على العوامل الآتية:

-كفاية معايير الضمانات ، قوة إدارة القروض ومدى مناسبة تحديد المخاطر .

-مستوى, توزيع, حده, واتجاه ديون المشكل المصنفة, المجدولة والديون غير العاملة داخل وخارج الميزانية

-كفاية مخصصات الديون والاستثمارات أو احتياطيات التقييم .

-مخاطر الإقراض الناجمة عن أو المخفضة في عمليات خارج أرقام الميزانية مثل الالتزامات غير الممولة، الاعتماد وخطوط الإقراض.

-تنوع ونوعية محفظة القروض والاستثمارات .-نشاطات التعهد بالتغطية المتعلقة بنشاطات الاتجار.

-سياسات وإجراءات القروض والاستثمارات .-مقدرة الإدارة على إدارة موجودات المصرف متضمنا ذلك تحصيل الديون.

-كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات .-حجم وطبيعة توثيق الديون(الكراسنه ،2006،ص23)

ثالثا: الإدارة: management :

يجب إن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وإدارة المصرف على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من اجل ضمان إن المصرف يمارس نشاطاته أمنه وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين .

بشكل عام لا يفترض بمجلس الإدارة إن يكون منخرط في الإعمال اليومية للمصرف ولكن يجب أن يقدم المجلس الخطوط العريضة والإرشادات لمستوى المخاطر المقبولة والتأكد من إن السياسات والإجراءات والممارسات المناسبة قد تم إنشاؤها، إن الإدارة العليا مسؤوله عن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف مجلس الإدارة إلى ممارسات صحيحة وسليمة .

معتمدا على طبيعة وحجم نشاطات المصرف، ويمكن إن تحتاج الإدارة إلى التعامل مع المخاطر الآتية، الإقراض، السوق التشغيلية، السمعة الإستراتيجية التقيد بالأنظمة والقوانين القانونية ،السيولة والمخاطر الأخرى. إن الممارسات الإدارية السليمة يمكن إن يستدل عليها من خلال معرفة سجل الإدارة والإدارة العليا لكفاءة الموظفين ، كفاية السياسات وأنظمة الضبط ،أخذا بالاعتبار حجم ودرجة تعقيد المصرف، نظام التدقيق ونظام الضبط ومدى فعالية ومراقبة إدارة المخاطر وأنظمة المعلومات .

أن تقييم مقدرة الإدارة يجب إن يعتمد على العوامل الآتية:-

-مستوى ونوعية معرفة مجلس الإدارة بنشاطات المصرف.

-مقدرة مجلس الإدارة والإدارة كل حسب اختصاصه للتخطيط والتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن تغير ظروف العمل آو المبادرة في تقديم نشاطات ومنتجات جديدة.

-كفاية أنظمة الضبط الرقابة الداخلية للتعامل مع المخاطر كافة.

-دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات وأنظمة مراقبة المخاطر .

-كفاية أنظمة التدقيق وأنظمة الضبط من اجل تفعيل كفاءة العمليات وعملية كتابة التقارير، حماية الموجودات والتأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة .

-التجاوب مع التوصيات من لدن المدققين والسلطات الرقابية.

-المدى الذي يقع فيه مجلس الإدارة والإدارة للتأثير الخارجي .

-مدى معقولية سياسات الحوافز وتجنب العمل الفردي.

-مدى رغبة الإدارة في رعاية مصالح المصرف القانونية وخدمة المجتمع .

-الأداء الكلي للمصرف وحجم مخاطره . :(الكراسنه ،2006،ص24)

رابعا: الإيرادات/ العوائد Earnings:-

إن تصنيف الإيرادات يجب إلا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر في مقدار أو نوعية الإيرادات مثل مخاطر الإقراض والتي يمكن إن تؤدي إلى الحاجة إلى مخصصات آو بمخاطر السوق والتي يمكن أن تعرض إيرادات المصرف إلى التغير نتيجة لتغيير سعر الفائدة .

كذلك فان نوعية الإيرادات يمكن تتأثر بالاعتماد على إرباح غير متكررة آو على ميزة ضريبية كذلك فان الربحية يمكن أن تتأثر بعدم القدرة على الحصول على الحاجات التمويلية آو عدم القدرة على ضبط النفقات آو تبني إستراتيجية ضعيفة.

أن تصنيف إيرادات المصرف يبنى على العوامل الاتية:-

-مستوى الإيرادات بما في ذلك اتجاه الإيرادات واستقرارها .

-القدرة على تدعيم حسابات رأس المال من خلال الإرباح المحتجزة.

-نوعية ومصادر الإيرادات.

-نسبة المصاريف إلى العمليات .

-كفاية نظام الموازنة وعمليات التنبؤ وإدارة مخاطر المعلومات .

-كفاية حجم مخصصات الديون .

-الإيرادات المتعلقة بمخاطر السوق مثل سعر الفائدة، سعر الصرف. :(الكراسنه ،2006، ص25)

خامسا : السيولة Liquidity :-

عند تقييم سيولة البنك يجب أن يأخذ بالاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية نظرا للحاجات التمويلية فضلاً عن إلى مستوى إدارة السيولة لدى المصرف مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لدية بشكل عام فان إدارة السيولة لدى المصرف يجب إن تكفل إن المصرف قادر على الإبقاء على مستوى كاف من السيولة لمقابلة الالتزامات لدى المصرف وبالوقت المناسب كذلك فان إدارة السيولة يجب إن تكفل بان الاحتفاظ بالسيولة لا يكون على حساب الكلفة أو الاعتماد على مصادر أموال قد تكون متوفرة في الظروف الصعبة .

يمكن أن يبنى تصنيف السيولة على العوامل التالية (حداد ،2008،ص148):-

-كفاية مصادر الأموال بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومقدرة المصرف على الالتزامات دون التأثير على عملياته وبشكل سلبي .

-جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسارة . -المقدرة إلى الوصول إلى الأسواق النقدية .

-مستوى تنوع مصادر الأموال داخل وخارج الميزانية. -درجة الاعتماد على مصادر الأموال قصيرة الأجل .

-اتجاه واستمرار الودائع. -القدرة على توريق وبيع الموجودات .

-مقدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط وضع السيولة متضمنا ذلك إدارة السيولة، سياسات السيولة، إدارة أنظمة المعلومات وكذلك خطط الطوارئ:(الشاهد ،2001 ص263 _264)(جبر،2008،ص283).

سادسا : الحساسية لمخاطر السوق : sanctity of market risk :

أن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة ، سعر الصرف، سعر البضائع ، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على وضع المصرف المالي آو رأس المال .عند تقييم الحساسية يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار مقدرة الإدارة على تحديد قياس مراقبة وضبط هذه المخاطر ، حجم المصرف، درجة تعقيدات هذه العمليات ، وكفاية الإيرادات ورأس المال بالمقارنة مع مستوى هذه المخاطر .

لمعظم المصارف فان المصدر الرئيسي لهذا النوع من المخاطر هو المراكز غير المتحفظ بها لغاية المتاجرة ودرجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة في المصارف الكبيرة فأن العمليات المصرفية الأجنبية يمكن إن تكون مصدر من مخاطر السوق وفي بعض المصارف فأن نشاطات الاتجار تكون المصدر الرئيسي لمخاطر السوق والتي من أهمها: (شاهين ،2005، ص25-26):-

ا-مخاطر الائتمان

وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد لها وقد تؤدي إلى فشل المصرف (حماد ،2008 ،ص243).

ويمكن التقليل من هذه المخاطر آو الحد منها من خلال مراقبة مجموع المبالغ التي يتم منحها كائتمان لعمليات التعامل بالعملات، ومبالغ الائتمان الممنوحة لعمليات السوق النقدي ، فضلا عن الأخذ في الاعتبار مجموع المبالغ التي يمكن منحها لجهة واحدة كما تظهر تلك المخاطر في حالة عدم قدرة المصرف على تكوين المخصصات الكافية لتجنيب تعرض أموال المودعين لخسائر محسوبية وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالى فيها نتيجة لعدم استبعاد الفوائد المهمشه .(السيسي ، 2008، ص200-204) .

ب-مخاطر السعر :

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر في عمليات التعامل بالعملات الأجنبية ، الأولى هي (أسعار الفائدة على العملات) حيث توثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما يكون أجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، وتمكن هذه الخطورة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال مدة عدم التطابق سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أو المقترضة أو تاريخ الحق المتعلق بكل منها .

إما النوع الاخر فهو (أسعار الصرف) ويظهر واضحا في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية وتمكن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات بسبب الاحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير (ألشمري ،2008، ص102).

ج-مخاطر السيولة :

وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على الأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لها نتيجة لعدم التطابق في التطابق في التدفق النقدي لأجال عقود المقايضة او التبديل للعملات خاصة إذا كان بعض مراكز تلك العملات صعبة التسويق او كانت المبالغ المستحقة من عملة معينة في يوم معين كبيرة جدا مما يجعل من الصعب بيعها والحصول على العملات الأخرى المطلوبة الأمر الذي يتطلب اقترض مثل هذه العملات من السوق النقدي وهو ما لا يتوفر في بعض الأحيان وإذا توفر ذلك فقد تكون تكلفة الحصول على العملات المطلوبة عالية جدا هذا فضلا عن عدم التماثل في اجل استحقاقات المراكز المحتفظ بها من العملات(Marrison,2002,p203) .

أن تقييم مخاطر السوق يعتمد على العوامل الآتية:

-درجة حساسية إيرادات البنك وكذلك رأس البنك للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة سعر الصرف سعر البضائع وأسعار الأسهم.

-مقدرة الإدارة على تعريف قياس مراقبة وضبط مخاطر السوق قياسا مع حجم المصرف ودرجة تعقيد نشاطاته

-درجة تعقيد نشاطات المصرف في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة .

-طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر البنك المصرفية الأجنبية (كرا سنة ،2006،ص32).

المبحث الرابع

تصنيف المصارف وفق أسس التصنيف بالمؤشرات الرئيسة لنظام التقييم المصرفي (CAMELS)

يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) أذ يكون التصنيف (1) الأفضل والتصنيف (5) الأدنى ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها ومن ثم فان المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامه فيهما مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها فإذا ما تعرض المصرف إلى تهديد في ملاءته فانه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الإداري والرقابي مع أيلاء الاعتبار إلى التصفية الإجبارية أو إعادة تنظيم المصرف .

أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في أطار زمني معقول فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة من الكفاية والسيولة مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات أدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة .

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب (1و2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي وتعتبر ذات أدارة راسخة وان قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة ، ألا أن ذلك يتطلب وجود أشراف رقابي كحد أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

وسوف يتم عرض تصنيف المصارف وفقا للمؤشرات الستة الرئيسة وكما يأتي:-

1-**كفاية رأس المال :capital Adequacy :**

أ-المصرف الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالمؤشرات الآتية:

-أداء قوي للأرباح .

-النمو الجيد للأصول .

-خبرة الاداره جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها .

-معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة (معقولية توزيع الأرباح تعطي عائد للمساهمين دون أعاقة نمو رأس المال المطلوب).

ب-المصرف الذي يصنف رأسماله (2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسمالية (1) أذ تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصوره جيدة ولكن موجوداته تواجه مشاكل مرتفعه نسبيا فضلا عن أخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون أشراف تنظيمي عن كثب.

ج-المصرف الذي يصنف رأسماله (3) يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للكفاية المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسة في عامل آو أكثر من العوامل المذكورة مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الاداره و/آو المساهمين السليم للقضايا ذات الشأن واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال . ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو موجوداته ، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

د–المصرف التي يصنف رأسماله (4) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الإعمال والعمليات المصرفية. أذ يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية /أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته وبناء على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال فإذا لم تتخذ الإدارة آو المساهمين أجراءَ فوريا لتصحيح الاختلال فانه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف . مما يتطلب وجود أشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

هـ–المصارف التي يصنف رأسماله (5) : تعد معسرة بحيث تتطلب أشرافا رقابيا قويا لملافاة خسائر المودعين والدائنين حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب آو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بان تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف (الكراسنة ،2006،ص23–33).

2– **جودة الموجودات : Assets equality :**

أ– المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته (1) يتصف بالمؤشرات الآتية:

–حجم الموجودات المتعثرة لا تتجاوز نسبة محددة من رأس المال .

–وجود اتجاه ايجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها

–الضبط الجيد للتركيزات الائتمائية وقروض الموظفين بما يعطي حدا أدنى من المخاطرة .

–الضبط الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعاله على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.

–احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض .

–الموجودات المصرفية الأخرى (غير الائتمانية)التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر .

ب– المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته (2) : يظهر خصائص مشابهه لجودة الموجودات المصنفة بـــ (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها كما تتصف بوجود حجم من الموجودات المتعثرة، (لا تتجاوز بالعادة 25% من أجمـالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية :–

– يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي مضى موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/ آو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.

– توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل .

– تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للموجودات والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.

– انخفاض العائد على الموجودات غير الائتمانية والتي تعكس إخطارا تجاوز الإخطار الطبيعية ، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر .

ج– المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته (3): يظهر نقاط ضعف رئيسة ، والتي أذا لم يتم تصحيحها مباشرة فان ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود أشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب .

كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر (لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو أكثر من الخصائص التالية :–

– استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال او تؤدي إلى حدوث الإعسار أذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

– الائتمانات المصنفة الرديئة (المشكوك فيها والمولدة للخسائر) تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال .

– تثير الموجودات غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

د– المصرف الذي يتم تصنيف جوده موجوداته (4) يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من أجمالي رأس المال ورغم ذلك تتوفر احتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الموجودات .

هـ– المصرف الذي يتم تصنيف جودة موجوداته (5) تظهر مستوى عال من الموجودات المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة 60% من أجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود أشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك وتوفير الحماية للمودعين والدائنين ، ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة موجودات المصرف (ExminerOrientation,2010,p13).

3– الإدارة : Management

أ– تتصف الإدارة التي يتم تصنيفها (1) بالمؤشرات التالية :–

– قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات .

– الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية .

– مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل.

– دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي .

– مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على أدارة المخاطر .

– لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية .

– يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة .

– التعمق الإداري والتناوب (الإحلال) والتدريب المعقول .

– تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

ب– الإدارة التي يتم تصنيفها (2) لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وان تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفير العناصر الأخرى السابق ذكرها وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواجدة او أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف المصرفية المرتبطة بأعمال المصرف .

ج– الإدارة التي يتم تصنيفها (3) تظهر نقاط ضعف رئيسة في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و / أو الأداء الاقتصادي الضعيف مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة .

د- الإدارة التي يتم تصنيفها (4) تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما تبرز الحاجة إلى أجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الأجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي خاصة أذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال إن تواجه المصرف الإعسار .

هـ- الإدارة التي يتم تصنيفها (5) هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المالي مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وأجراء التغير الفوري للإدارة (نور الدين الفرا ،2008ص78-82).

4- الإيرادات: Earnings

أ- المصرف الذي تصنف أرباحه (1) يتصف بالمؤشرات التالية :-

- يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال ودفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين .
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بند الدخل والنفقات .
- الاتجاه الايجابي في فئات الدخل والنفقات الرئيسية .
- الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية .
- نسبة الربحية بالعادة فوق 1% .

ب- المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2) يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة . ألا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الإرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية كما يتوجب على الاداره دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية وتكون نسبة ألربحيه 1% أو قريبة منها (بين 0,75 % و 1%) .

ج- المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3) يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياجات اللازمة وتبلغ نسبة الربحية بين (0,5 % و 0,75 %) الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية .

د- المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4) يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح ايجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال ويجب أن تتخذ الإدارة أجراء فوري لتحسين الدخل الرقابة على النفقات كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الايجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الموجودات من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية حيث انه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون نسبة الربحية بين (25 %و50 %) أو الدخول بالخسائر (Andrea Schaechter,2002,p13-17).

5- السيولة : Liquidity :

أ- المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (1): يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية :

- توفر الموجودات السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالإضافة على الطلبات غير المتوقعة
- محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين المصارف لاحتياجات السيولة .
- توفر متطلبات الرقابة والأشراف القوي على العمليات .

– امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة .

ب– المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (2) له نفس خصائص التصنيف المذكورة ولكن المصرف يشهد نقاط ضعف واحدة أو أكثر من تلك العوامل ويمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق أطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية فعلى سبيل المثال : قد يلبي المصرف احتياجاته من السيولة ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة و / أو الإشراف الفعال للعمليات أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الاتجاهات السلبية (على سبيل المثال انخفاض مستوى الموجودات السائلة وزيادة تقلب الودائع وارتفاع درجة الاعتماد على العمليات الاقتراض بين المصارف ..... الخ) .

ج– المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (3) تظهر نقاط ضعف رئيسة في عدد من العوامل المذكورة ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي على ظهور مشكلات متكررة في السيولة كما تبرز الحاجة أيضا على تدارس الإدارة الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الالتزامات اليومية ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيميه لضمان تدارس الإدارة بالشكل المناسب للأمور الهامة .

د– المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (4) يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب إن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية . كما يجب إن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

هـ– المصرف الذي يتم تصنيف سيولته (5) يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة ، وتبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين (نور الدين الفرا ،2008ص78–82).

6– حساسية مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk :

أ– المصرف الذي يتم تصنيف مخاطر السوق (1) : يعني أن الحساسية لمخاطر السوق مسيطر عليها وان احتمالية تأثيرها على رأس المال والإيرادات ضعيفة جدا إن أدارة المخاطر لدى هذا البنك قوية مقارنة مع حجم ودرجة تعقيدات البنك

ب– المصرف الذي يتم تصنيف حساسية مخاطر السوق (2) يعني إن الحساسية لمخاطر السوق مسيطر عليها وهناك احتمال ضعيف أن تؤثر هذه المخاطر على مستوى الإيرادات وعلى رأس المال أن أدارة المخاطر مرضيه في ضوء حجم المصرف ودرجة تعقيداته ومستوى المخاطر المقبولة من قبل المصرف، إن مستوى الإيرادات ورأس المال كاف لتغطية مخاطر السوق المأخوذة من قبل المصرف .

ج– المصرف الذي يتم تصنيف حساسية مخاطر (3) يعني أن ضبط مخاطر السوق يحتاج إلى التحسين أو إن هناك احتمالية أن تؤثر مخاطر السوق على مستوى الإيرادات ورأس المال أن أدارة المخاطر بحاجة إلى تطوير في ضوء حجم ودرجة تعقيدات مخاطر السوق المأخوذة من قبل المصرف ، يمكن أن يكون مستوى الإيرادات ورأس المال غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل المصرف .

د– المصرف الذي يتم تصنيف حساسية مخاطر السوق (4) يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول وهناك احتمالية كبيرة أن تناثر إيرادات المصرف ورأس المال بالتغيرات المعاكسة لمخاطر السوق أن مستوى أدارة المخاطر غير كاف في ضوء حجم المصرف ومستوى حجم المخاطر لدى المصرف أن مستوى الإيرادات ورأس المال تكون غير كاف لدعم مخاطر السوق المأخوذة من قبل المصرف.

ة- المصرف الذي يتم تصنيف حساسية مخاطر السوق (5) يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول أو أن مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل المصرف تشكل تهديدا لمستقبل المصرف أن إدارة المخاطر تكون ضعيفة بشكل كبير في ضوء حجم المصرف وكذلك مستوى مخاطر السوق المأخوذة من قبل المصرف(الكراسنة ،2006،ص23-33).

المبحث الخامس

الإطار التطبيقي لنظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات {2006-2007- 2008 – 2009}

يتناول هذا المبحث عملية تطبيق العناصر الستة المكونة لنظام التقييم المصرفي (camels) على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) وللسنوات 2006 و 2007 و2008 و2009 باعتباره احد المصارف التجارية الأهلية العاملة في العراق وله فروع عديدة في اغلب محافظات القطر ويعتبر من المصارف الرائدة في العمل المصرفي بشهادة وتقييم البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفه والائتمان بتعميمها المرقم 849/2/9 في 2010/2/17 المعنون إلى الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة كافة .

أولا:-نبذه مختصرة في المصرف :-

ا- تأسيس المصرف:-

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال أسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش/5211 والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل . وبعد الحصول على أجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم ص.أ/4/941/4 الصادر في 28 أيلول 1993 وفقا لأحكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل. باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيسي أبوابه للجمهور يوم 1994/5/8.

ب- التطورات الحاصلة على رأس المال: -

توالت الزيادات السنوية على رأسمال المصرف نتيجة رسملة أرباحه السنوية بإصدار أسهم جديدة للمساهمين أو من خلال الزيادات التي تقرر الاكتتاب عليها مجددا حتى بلغ رأسمال المصرف خلال سنة (2008) (42) مليار دينار , بعد أن كان (400) مليون دينار عند التأسيس.

ج- أهداف المصرف الرئيسة :

1- يهدف المصرف إلى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة الصناعية والزراعية والإسكانية والسياحية والخدمية والمشاريع التنموية الأخرى , وممارسة الصيرفة المعتادة لحسابه أو لحساب الغير وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في ضوء القوانين والأنظمة السائدة وخلق أوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والأهلية ضمن أطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة والمساهمة في دعم المسيرة التنموية لبناء اقتصاد حر ومستقر ومتقدم للقطر .

2- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وخلق التوعية في الأوساط التجارية والمالية بأهمية العمل المصرفي وتعزيز الفهم العام للنظام المصرفي.

3- الحد من الجرائم المالية بما فيها الاحتيال وغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإعلام البنك المركزي بأية معاملة مريبة .

4- حماية أموال المودعين والمساهمين وبناء علاقات طيبة معهم ومع الزبائن عموما.

د – طبيعة الأنشطة التي يقوم بها المصرف:

يمارس المصرف نشاطه في مجال الصيرفة الشاملة بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وتخضع كافة أنشطته لأحكام قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 , وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 (المعدل لسنة 2004) , وقانون البنك المركزي العراقي وتعديلاته والأنظمة التي يصدرها البنك المركزي العراقي عن المحظورات أو التقييدات والمعايير التفصيلية للسلوك والمتطلبات التحويطية حسبما نص عليه قانون المصارف العراقي , وأي قانون آخر لا تتعارض أحكامه مع أحكام هذه القوانين.

هـ– فروع المصرف:

أصبح عدد فروع المصرف العاملة داخل القطر (19) فرعا، ثمانية منها داخل مدينة بغداد وأحد عشر خارجها.

و–: العضوية في شركات أخرى:

أشترك المصرف خلال عام 1994 في تأسيس شركة الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك (مساهمة خاصة) وبرأسمال (236) مليون دينار , وفي عام 2006 بلغ رأس مال الشركة (300) مليون دينار أثر إقرار رسملة الأرباح هذا ويترأس المصرف مجلس إدارة الشركة في الدورة الحالية.

وخلال عام 2006 ساهم المصرف ضمن أحد عشر مصرف من المصارف العراقية المحلية الخاصة في تأسيس الشركة العراقية للكفالات المصرفية المحدودة البالغ رأسمالها (5,45) مليار دينار . وللمصرف عضوية في مجلس إدارتها،وفي عام 2007 ساهم المصرف أيضا في الاكتتاب بأسهم عدد من الشركات المساهمة والخاصة .

ثانيا": تحليل البيانات المالية لكفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط :

كفاية رأس المال :

برز استخدام كفاية رأس المال (capital Adequacy) في منتصف القرن الماضي وقد حددت نتيجة بازل والذي اشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات وحددت نسبته (8%) وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (100) دولة (الطوخي 2008 ص11) وفق المعادلة التالية:–

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال المصرفي (الأساسي والإضافي) ×100% =
الموجودات

المصدر: (Wirnkar and Tanko,2007,P 17)

كما حدد البنك المركزي العراقي كفاية رأس المال (12%) للمصارف الأهلية التجارية (قانون المصارف رقم 94 ,2004 , المادة 16) .

إن كفاية رأس المال تعتبر امرأ هاما لأنها تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية ولدى تقييم عنصر رأس المال يجب إن يؤخذ في الاعتبار أيضا جودة الموجودات والإرباح فالمصرف ذو الموجودات الجيدة مع وجود مشكلات في الإرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال .

(bank rating system, 1996):

وقد شمل التقييم العناصر الستة المكونة للنظام تطبيقا على الميزانية العامة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) للسنوات 2006, 2007 , 2008 , 2009 ، وبالقدر الذي توفرت معه البيانات اللازمة للتقييم كما اعتمدت الدراسة في تصنيف المصرف فيما يتعلق بكفاية رأس المال وفق مكونات نظام (camels) على معيار لجنة

بازل التي حددت رأس المال (8%)، بالإضافة إلى معيار البنك المركزي العــراقي (السلطة النقدية) والتي حددت الكفاية لرؤوس الأموال للمصارف التجارية(12%) ويعتبر متوسط نسب كفاية رأس المال أساسا في اختبار الفرضية الأولى ،والتي على ضوئها يتم استخراج النسب كما في الجدول رقم (1) الذي يوضح خلاصة تقييم كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط للسنوات من 2006 حتى 2009 .

جدول رقم (1)

خلاصة تقييم كفاية رأس المال

البـــــيـــــان	2009/مليون.د	2008/مليون.د	2007/مليون.د	2006/مليون.د
(1)مجموع حقوق المساهمين:				
رأس المال (الأساسي)	**55000**	**42000**	**31000**	**27000**
رأس مال الإضافي/الاحتياطيات	**11000**	**13255**	**11561**	**3785**
- الفائض المتراكم	**9547**	**8586**	**7888**	**4998**
- احتياطي عام				
مجموع(1)	**75547**	**63841**	**50449**	**35783**
(2)مجموع الموجودات				
الموجودات المتداولة	**510556**	**533254**	**381548**	**278493**
الموجودات غير المتداولة	**46984**	**36414**	**25235**	**20893**
مجموع(2)	**557540**	**569668**	**406783**	**299386**
نسبة كفاية رأس المال(1÷2)	**%13،55**	**%11،20**	**%12،40**	**%11،95**

المصدر :أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي.

متوسط نسبة كفاية رأس المال = (%13،55 + %11،20 + %12،40 + %11،95) / 4 = %12،27

تعتبر متوسط نسبة كفاية رأس المال البالغة (12،27%) أساس في تصنيف المصرف وفق مكونات نظام التقييم المصرفي (camels)

يظهر الجدول رقم (1) ما يلي:

1-نسبة كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط للسنوات من 2006 حتى 2009 أعلى من النسب المطلوبة وفق معيار لجنة بازل(8%) ومعيار البنك المركزي العراقي (12%) للمصارف التجارية .

2-يعزى سبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لسنة 2009 إلى اتخاذ الإدارة قرار بشأن زيادة رأس المال بنسبة 23% عن سنة 2008(تقرير مراقب الحسابات لسنة 2009).

3-ارتفاع نسبة كفاية رأس المال وللسنوات الأربع من السنة المطلوبة وفق معيار بازل 8% وارتفاعها عن معيار البنك المركزي العراقي للسنتين 2009 -2007 .

مناقشة الفرضية الأولى القائلة:(وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بكفاية رأس المال)، وباستعراض متوسط نسبة كفاية راس المال البالغة 12،27 % والتي تقيس مدى قوة أو ضعف كفاية رأس المال المصرف وبمقارنتها مع النسب المقررة من اتفاقية بازل 1 (8%) والبنك المركزي العراقي (12%) للمصارف التجارية الأهلية ووفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الأول مما يجعلنا نقبل الفرضية الأولى القائلة وجود حالة قوة في مصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بكفاية رأس المال .

وكل ما تقدم وتأسيسا على سبق وبناء على مؤشرات التصنيف السابقة فأنه يمكن تصنيف المصرف بالنسبة لكفاية رأس المال في المرتبة الأولى(قوي) (أي التصنيف رقم/1) مما يعطي مؤشرات على ما يلي :

-أداء قوي للإرباح .

-النمو جيد للموجودات .

-خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الإعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها.

-معقولية توزيعات الإرباح على المساهمين مع ألمحافظه على قدرة المساهمين على زيادة رأس المال بصورة مقبولة.

ثالثا"ا:تحليل البيانات المالية لجودة الموجودات لمصرف الشرق الأوسط :

تعتبر جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياتها نحو تحقيق الإيرادات لان حيازة المصرف على موجودات جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال ، وتمثل نسبة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها مؤشرا على صحة الاقتصاد القومي وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة وملاءة/كفاية المقترضين ، وعادة ما تكون هذه النسبة عالية في أوقات الكساد والركود الاقتصادي حيث تتراخى قبضة البنك المركزي الإشرافية على الجهاز المصرفي ، وكذلك في حالات التغيرات المفاجئة والحادة في أسعار الفائدة (الطوخي ،2008،صفحة12).

تقاس جودة الموجودات بموجب نظام التقييم (camels) بالنسب التالية:

المصدر : (Wirnkar and Tanko,2007,P 17):

1- نسبة التصنيف = المخصصات (مخصص الدين المشكوك في تحصيلها) X 100%
حقوق المساهمين + المخصصات

وتقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المشكوك فيها من حقوق الملكية والمخصصات فكما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على

1- حجم الديون المشكوك في تحصيلها لدى المصرف قليله .

2- ديناميكية منتظمة في تحصيل إقساط القروض والفوائد المستحقة عليها.

3- أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف .

2- نسبة إجمالي التصنيف = ديون مشطوبـــــــــــــــــــــــة
حقوق المساهمين +التخصيصات

تقيس هذه النسبة حجم الديون المشكوك بتخصصاتها والمشطوبة وهي ضمن المصروفات التحويلية إلى حقوق المساهمين والتخصيصات (مخصص الديون المشكوك بتحصيلها) فكما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية (شاهين , 2005، ص30) ،(camels rating system،1996) :-

1 -حجم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها إلى حقوق المساهمين قليل .

2-كفاية رأس المال قوية .

3-مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها كافية لمواجهة هذه المخاطر .

4-إمكانية شطب احد حسابات المدينون والأرصدة المدينة منخفض نسبيا . 5-سياسة منح ائتمان رشيدة.

6- ربحية أفضل مما يتيح فرصة اكبر لنمو الصرف وتحقيق أهداف .

تحديد النسب المالية التي تتعلق تقييم جودة الموجودات للسنوات الأربع جدول رقم (3)

البيان	2009	2008	2007	2006
(1)حقوق المساهمين	75547	63841	50449	35783
(2)المصروفات التحويلية /ديون مشطوبة	560	1168	3458	141
(3)المخصصات (مخصص الديون المشكوك بها)	8950	9369	8500	3664
(4)حقوق المساهمين + المخصصات	84497	73210	58949	39447
نسبة تصنيف جودة الموجودات(3÷4)	% 10،59	% 12،79	% 14،41	%9،28
نسبة إجمالي تصنيف جودة الموجودات (2÷4)	% 0،66	% 1،59	% 5،86	% 0،3

المصدر :أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي.

متوسط نسبة التصنيف = (%10،59 + %12،79 + %14،41 + %9،28) / 4 = %11،76

متوسط نسبة إجمالي التصنيف = (%0،0066 + %0،0159 + %0،586 + %0،0035) / 4 = %8،46

وتعتبر متوسط نسب التصنيف، ونسبة إجمالي التصنيف ، 11،76% ، 8،46% على التوالي أساسا في تصنيف المصرف وفق مكونات نظام التقييم المصرفي (Camels) .

ويوضع الجدول رقم (4) أدناه إجراء المقارنة بين متوسط النسب المبنية في الجدول السابق مع فئات جودة الموجودات ،والتي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية (Benchmarks) المذكورة والمبينة في الجدول(4).

فئات جودة الموجودات/ جدول رقم (4)

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف	نسبة إجمالي التصنيف
1	قوية	اقل من 5%	اقل من 20%
2	مرضية	من 5% - 15%	20- 50%
3	جيدة	من 15% - 35%	50 – 80 %
4	حدية	من 35% - 60%	80- 100%
5	غير مرضية	60 % فأكثر	100 % فأكثر

المصدر : (Compton, Eric , 1991 , Principles of Banking, P243, 4th edition)

وبذلك يتضح أن تصنيف مصرف الشرق الأوسط لمؤشر جودة الموجودات يقع في درجة تصنيف مرضية (11،7%) كما أن تصنيف المصرف لمؤشر نسبة التصنيف يقع في درجة تصنيف قوية .

مناقشة الفرضية الثانية القائلة:(وجود حالة قوية لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بجودة الموجودات) وباستعراض متوسط النسب لكل من المخصصات والديون المشطوبة وحقوق المساهمين البالغة 11،76% ، 8،46 % على التوالي

والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة الموجودات وبمقارنتها مع النسب المقدرة وفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الثاني أي إنما مرضية مما يجعلنا نرفض الفرضية الثانية القائلة وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بجودة الموجودات ونقبل الفرضية البديلة القائلة وجود حالة مرضية فيما يتعلق بجودة الموجودات.

رابعا": الإطار النظري لتحليل كفاءة وفاعلية الإدارة :

الإدارة Management:

يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص وفيما يلي أهم الأمور التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة (نور الدين الفرا،2008،ص106)(الكراسنة ،2006،ص26):-

يستند تصنيف الإدارة إلى دراسة العوامل التالية :

1-فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة .

2- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الموجودات وكفاية رأس المال والإرباح والسيولة .

3-تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسة .

4-قوة ملائمة وظيفة وإعمال التدقيق الداخلي والخارجي .

5-الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول.

6-الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف .

7-الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين .

8-تطبيق مبادئ احتساب الخبرة والمعدات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي .

9-التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية .

بالتالي فان تقييم الإدارة لا يعتمد عل نسب أساسية مثل العناصر الأخرى التي تعتمد على الميزانية العامة للمصرف وإنما يعتمد على تقييم الإدارة فنيا وإداريا من خلال الإجابة على الفقرات التالية وكما يلي (شاهين 2010، ص30).

1- **التقييم الفني :**

أ- مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها .

ب- مدى تحرير الدقة في إتباع السياسات والإجراءات الداخلية .

ت- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة .

ث- مدى دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة إلى البنك المركزي العراقي .

ج- مدى تجاوب الإدارة مع التقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية .

ح- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي .

خ- مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي العراقي .

د- مدى تجاوب الاداره على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر .

ذ- مدى تجاوب الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية .

ر- مدى تجاوب الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف .

ز- مدى تجاوب الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية .

س-مدى قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن إن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.

ع-مدى قدرة الإدارة على وضع سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطرة .

ف–مدى قدرة الإدارة على توفير نظم لحفظ السجلات.

2– **التقييم الإداري:**

ا–مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة الإدارة وتشغيل أنشطة المصرف المختلفة.

ب–مدى وجود خطط واضحة للتعين ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

ج–مدى قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنه .

د–مدى قدرة الإدارة على وضع وظيفي ودليل عمل لكل وظيفة .

هـ–مدى قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين .

و–مدى قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتيسير العمل داخل المصرف .

ز–مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة .

ح–مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطى بالسوق المصرفي .

ت–مدى موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية .

ويتم تحديد أوزان الإجابات على كل فقرة من فقرات التقييمين أعلاه وفق معيار{ ليكارت الخماسي} وكما يلي:–

جدول رقم (5)/معيار ليكارت الخماسي

التصنيف	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
الترميز	1	2	3	4	5
فقرة الإجابة	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

المصدر: (Amir Hussain shar , Muneer Ali shah, Hajan jamali , 2010,P119)

مناقشة الفرضية الثالثة القائلة :(ليس بالإمكان أظهار الجانب النظري فيما يتعلق بعنصر الإدارة)، وبناءا لما جاء بالمبحث الخامس/ثالثا وما تم استعراضه من جوانب نظرية تتعلق بالتقييمين الفني والإداري ، حيث يتم تحديد أوزان الإجابات على كل فقرة من فقرات التقييمين أعلاه وفق معيار {ليكارد الخماسي} ... وعليه نرفض الفرضية الثالثة القائلة ليس بالإمكان إظهار الجانب النظري فيما يتعلق بعنصر الإدارة ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بالإمكان أظهار الجانب النظري فيما يتعلق بعنصر الاداره .

خامسا":تحليل البيانات المالية لعنصر العائد/الربحية :

تنظر إدارة المصرف إلى الإرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الموجودات كنقطة البداية لتقييم الإرباح .

ويرتبط التغير في صافي الربح بالتغير في الإيرادات والمصروفات وترتبط زيادة الإيرادات بزيادة نشاط المصرف في توظيف استثمار الأموال المتوفرة لدية من خلال زيادة استثمارية كما يؤشر النقص في الإيرادات إلى زيادة حجم المصروفات او تقليص المصرف أنشطة في استثمار أمواله لذلك تتهم الإدارة العليا بالتنسيق بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية لدية لرسم سياسة توظيف أموال تهدف إلى توجيه استثماريه للمجالات الأكثر ربحية بما يحقق أعلى عائد ممكن للملائمة بين السيولة والربحية لذلك لابد من معرفة سبب التغير في صافي الربح بالزيادة او النقص والعوامل التي أدت لحدوث هذا التغير (حنفي ، 2002 ، ص341) .

وفي هذا المبحث سوف تتعرض الدراسة لأهم النسب المالية التي يمكن إن تقيس مدى قدرة المصرف على تحقيق العوائد .

نسب (معدلات)العوائد : (Wirnkar and Tanko,2007,P 17)،(Amir and Muneer ,2010,p116)

1- **العائد إلى مجموع الموجودات = صافي الأرباح ÷ مجموع الموجودات**

(Peter S Rose 1999 p158 and Michael Ehrhadt 2005 p454)

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات الاستخدام الأمثل في تحقيق الإرباح من خلال الاستثمار في الموجودات المختلفة وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو معيار الصناعة فكما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام موجوداته والعكس صحيح .

2- **العائد إلى حقوق المساهمين = صافي الإرباح ÷ مجموع حقوق المساهمين**

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة او بمعيار الصناعة فكلما ارتفعت هذه النسبة كما دل ذلك على مدى قدرة المصرف على تحقيق إرباح أعلى على حقوق المساهمين والعكس صحيح (صوان,2008,ص34-35).

3- **العائد إلى صافي الموجودات = صافي الإرباح ÷ *صافي الموجودات = معدل الصناعة = 1%**

*** صافي الموجودات = الموجودات _ حقوق المساهمين =**

(camels rating system ,1996, updated April 2010)

تقيس نسبة العائد على صافي الموجودات مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات في تحقيق الإرباح من خلال الاستثمار في الموجودات المختلفة وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة فكما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام موجوداته والعكس صحيح .

كما تعتبر هذه النسبة أساسا في تقييم المصرف وفق مكونات نظام (Camels) بالاضافه إلى إن متوسط نتائجها للسنوات من 2006 حتى 2009 تعتبر أساسا لاختبار الفرضية الثالثة.

خلاصة النسب التي تتعلق بالعائد للمصرف /جدول رقم (6)

البيـــــــــان	2009/مليون دينار	2008/مليون	2007/مليون	2006/مليون
(1) الموجودات	557540	569668	406783	299386
(2) حقوق المساهمين	75547	63841	50449	35783
صافي الموجودات(1)-(2)	481993	505827	356334	263603
الإرباح/العوائد(ملحق رقم /2)	13382	14428	16538	6149
معدل الإرباح على الموجودات	%2	%2،5	%4	%2
معدل الإرباح على حقوق المساهمين	%17،71	%22،59	%32،78	%17،18
معدل الإرباح على صافي الموجودات	%2،77	%2،85	%4،64	%2،33

المصدر :أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي.

متوسط نسبة العوائد إلى الموجـــــــودات = (%2 + %4 + %2،5 + %2) / 4 = %2،62

متوسط نسبة العوائد إلى حقوق المساهمين = (%17،71 + %22،59 + %32،78 + %17،18) / 4 = %22،56

متوسط نسبة العوائد إلى صافي الموجودات = (2،77% + 2،85% + 64،4% +2،33%) / 4 = 3،14%

ومن الجدول أعلاه نلاحظ :

بلغ متوسط نسبة الإرباح على الموجودات ومتوسط نسبة الإرباح على حقوق المساهمين و متوسط نسبة الإرباح على صافي الموجودات 2,62% 22,56% 3,14% على التوالي .

وبمقارنة هذه النسبة مع معيار نظام التقييم المصرفي البالغ 1% والمتوسط العام لمعدل العائد على الموجودات للمصارف الأهلية التجارية 1,20% (حسب تقرير البنك المركزي العراقي الذي حدد معيار (لصناعة للعائد على الموجودات 1,20%) الصادر في أيار/ 2007) ،تضع هذه النسب المصرف بالتصنيف رقم (1) والذي أشار إن المصرف الذي تصنف إرباحه (1) يتصف بأن نسبة الربحية بالعادة فوق 1% وان النسبة الظاهرة هي 2,62% .

مناقشة الفرضية الثالثة القائلة : (وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بالربحية) ،وباستعراض متوسط نسبة الإرباح على صافي الموجودات البالغة 3,14% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية المصرف وبمقارنتها مع النسب المقررة وفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الأول مما يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة القائلة وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بالربحية .

سادسا":تحليل البيانات المالية لعنصر السيولة :

السيولة : Liquidity :

السيولة هي مدى قدرة المصارف على الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها من خلال التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدية (الإقراض والاقتراض) بالنظر إلى موعدي الاستحقاق لمصادر الاموال واستخدامها وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والمراكز المحتفظ بها من تلك العملات .

(MacDonald 2006 p78 and comdan 1991 p247 248) .

كما عرف الشماع السيولة (الشماع ،1993 ،ص78) :- بأنها قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن كلفة الشراء . ويرى البعض إن السيولة عبارة عن قدرة المصارف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ،حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائهم وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع (حنفي ، 2002 ، ص187).

وتتفاوت الموجودات بدرجة سيولتها فالنقدية هي السائل المطلق الذي تقاس بها سيولة بقية الموجودات فهناك موجودات قريبة من النقدية وأخرى بعيدة عنها إلا أنها مهما بعدت فإنها تتضمن على درجة من السيولة وتتحوط المصارف لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطيات والاستثمارات ، فالمصارف تستبقي جزء من الودائع نقدا (احتياطيات أولية) وتوظف الباقي في موجودات قريبة جدا من النقد تعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة المصرف (احتياطيات ثانوية) ثم في القروض والاستثمارات وكما قصر اجل الموجودات بصورة عامة كلما زاد ذلك من سيولة المصرف وفي المقابل كلما زاد اجل المطلوبات تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح وتعتبر أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت أجالها أي ازداد الطلب عليها كلما تدهورت سيولة المصرف وازداد الضغط على الموجودات (صفوان ،2008، ص44) (جبر ،2008،ص283).

نسب السيولة : هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقاتها دون أي تأخر قد يعرض المصرف للخطر وفي هذا السياق حدد البنك المركزي العراقي نسبة السيولة (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي،2009،ص5)، بند السيولة كما يلي :

أ- إلا يقل مجموع الموجودات السائلة عن 20% من مجموع الالتزامات السائلة.

ب- إلا يقل مبلغ الأوراق النقدية الموجودة في الخزينة عن 4% من مجموع الالتزامات السائلة.

وتقاس نسبة السيولة كما يلي : (Wirnkar and Tanko,2007,P 17)(جبر،2008،ص282):-

1- **نسبة السيولة القانونية= الموجودات السائلة ÷ المطلوبات السائلة × 100 %=**

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة وحدد البنك المركزي العراقي بسط هذه النسبة النقدية للمصرف والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي العراقي والنقد لدى المصارف المحلية ومقامها بالودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع وتقارن بالسنوات السابقة وبمعيار البنك المركزي العراقي20% (كحد ادنى).

2- **نسبة السيولة النقدية = نقد في الصندوق ÷ المطلوبات السائلة × 100 %=**

تشير هذه النسبة(صوان ،2008، ص37)، إلى مدى كفاية الموجودات النقدية السريعة في سداد الودائع وحدد البنك المركزي العراقي بسط هذه النسبة بالنقد في الخزائن والصناديق والصراف الآلي للمصرف ومقامها بالودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع ،وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار البنك المركزي العراقي وهي 4%.

ونظرا لعدم إفصاح البيانات المالية المنشورة في المصرف عن تفاصيلها هذه الودائع اعتمد في التحليل على الودائع المفصح عنها في التقارير المالية وتعتبر هذه النسب أساسا في اختبار الفرضية الخامسة.

وفيما يلي الجدول رقم (8) يوضح أهم النسب المالية لمصرف الشرق الأوسط والمتعلقة بعنصر السيولة.

جدول رقم (7)

استخراج أهم النسب التي تتعلق بالسيولة

البيان	2009	2008	2007	2006
(1)نقد في الصندوق وأوراق نقدية أجنبية	34575	38276	34396	25446
(2)مطلوبات سائلة (ودائع العملاء)	434681	404456	306790	218174
(3)الموجودات السائلة	355744	217434	174354	138600
(4)المطلوبات السائلة	452515	431100	333057	239348
نسبةالسيولةالنقدية=(1)÷(2)	%7،95	% 9،46	% 11،21	%11،66
نسبة السيولة(القانونية) =(3)÷(4)	%78،6	%50،4	%52،3	%57،90

{ملحق رقم (3) يوضح تفاصيل بنود الموجودات والمطلوبات السائلة} .

المصدر :أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي.

1-متوسط نسبة السيولة النقدية =(%7،95 +%9،46+ %11،21 +%11،66)/4 × 100% =%10،07

2-متوسط نسبة السيولة (القانونية)=(%78,6 + %50،4 + %52،3 +%57،90)/4 ×100%=%59،8

والجدول أعلاه يبين :-

1-انخفاض نسبة السيولة للسنوات 2008 – 2007 لتبلغ أدنى مستوى لها في سنة 2008 وتحسن جيد وملحوظ في سنة 2009.

2-ارتفاع نسبة السيولة النقدية للسنوات 2006- 2007 وانخفاض طفيف في سنة 2008- 2009 إلا أنها تبقى أعلى من معيار البنك المركزي العراقي لهذه النسبة والبالغة 4%.

3-ارتفاع في نسبة السيولة القانونية ولجميع السنوات عن معيار البنك المركزي العراقي البالغ 20% .

مناقشة الفرضية الخامسة القائلة(وجود حالة قوية لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بعنصر السيولة)

وباستعراض متوسط نسب السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية البالغة 10،07% ، 59،8% على التوالي والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة المصرف وبمقارنتها مع النسب المقررة من سلطة النقد/ البنك المركزي العراقي ، ووفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الأول مما يجعلنا نقبل الفرضية الخامسة القائلة وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط فيما يتعلق بالسيولة .

سابعا": الحساسية لمخاطر السوق:-

يعتبر تحليل الحساسية لمخاطر السوق(sensitivity market risk) حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) حيث أنجز هذا المكون سنة 1997 وذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للازمات الماليـة.

فانه لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي إرباح المصرف للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية (MacDonald and Koch, 2006, p79 -80).

والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :-

1-مخاطر أسعار الفائدة :

وهي مخاطر أسعار الفائدة على العملات حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما تكون أجال الاستحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة وتمكن هذه الخطورة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة خلال فترة عدم التطابق سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أو المقترضة ، أو تاريخ الاستحقاق المتعلق بكل منها (حنفي ،2002، ص172)،(الحلاق والعجلوني ،2010،ص162-163).

2-**مخاطر أسعار الصرف :**

وتظهر واضحا في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية وتكن هذه المخاطر في نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الصرف هذه العملات بسبب الاحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير .

3- **مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية (السعدي ،2009،ص94)،(حماد،2008،ص353):**

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات العكسية في أسعار السوق ونشأ من التذبذبات في أسواق الأسهم والسنوات التي قد تسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف .

العوامل المؤثرة في تحليل درجة الحساسية لمخاطر السوق :

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى المكونة لنظام (camels) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العامة والأنشطة التي تتضمنها، وبسبب صعوبة هذا التحليل فان هذا المكون يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عاليا وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها :-

ا-مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف والأسهم .

ب-مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.

ج-درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف جراء المتاجرة بالأوراق المالية .

د–مدى توفير أدارة قويه للتطبيق الفعال للسياسات والإجراءات الأزمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية

هـ–مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي

و–مدى ملائمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق .

ز–مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر .

ح–مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية .

ت–مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة .

ي–مدى وجود نظم معلومات أدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع مخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط .

ك–وجود جهاز رقابية يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر(oexaminer Rientation ,1998, p18).

تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق :

يتم تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق من خلال الإجابة على الفقرات التالية :–

1–مدى حساسية هيكل الموجودات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد .

2–مدى حساسية هيكل المطلوبات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد .

3–مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار الصرف .

4–مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات بالمصرف للتغيرات العكسية في أسعار أسهم المصرف .

5–مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات بالمصرف للتغيرات العكسية للعمليات الأجنبية .

6–مدى المخاطر التي يتعرض لها المصرف جراء المتاجرة بالأوراق المالية .

7–مدى وجود إجراءات كافية تسمح بإجراء ومراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.

8–مدى فعالية تطبيق السياسات والإجراءات الأزمة لإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان للمصرف .

9–مدى وجود نظم معلومات أدارية كافية تضمن انسياب وتدقيق المعلومات ضمن تقارير مالية لأدارته العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق (شاهين ,2010, ص30).

ويتم تحديد أوزان الإجابات على كل فقرة من فقرات التقييم أعلاه وفق معيار ليكارت الخماسي وكما يلي :–

جدول رقم(8) معيار ليكارت الخماسي

التصنيف	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
الترميز	1	2	3	4	5
فقرة الاجابة	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

المصدر: (Amir Hussain , Muneer Ali shah, Hajan jamali , 2010,P119)

مناقشة الفرضية السادسة القائلة (ليس بالإمكان أظهار الجانب النظري فيما يتعلق بعنصر الحساسية لمخاطر السوق)، وبناءا لما جاء بالمبحث السادس وما تم استعراضه من جوانب نظرية تتعلق بالتقييمين الفني والإداري ، حيث يتم تحديد أوزان الإجابات على كل فقرة من فقرات التقييمين أعلاه وفق معيار{ ليكارت الخماسي} ... وعليه نرفض الفرضية السادسة القائلة ليس بالإمكان إظهار الجانب النظري فيما يتعلق بعنصر الحساسية لمخاطر السوق ، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بالإمكان أظهار الجانب النظري فيما يتعلق بعنصر الحساسية لمخاطر السوق .

تقييم مصرف الشرق الأوسط للاستثمار بموجب جميع مكونات نظام التقييم المصرفي (camels) واختبار الفرضية الرئيسية :-

بعد تقييم مكونات نظام (camels) على أساس منفرد لكل مكون من المكونات وتحديد تصنيف رقمي لكل مكون من (1 إلى 5) يتطلب الأمر تقييم المصرف على أساس مركب لجميع مكونات (camels) الرئيسة .

أن المصارف التي يكون تصنيفها (1-2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي ، وقدرتها على الصمود إمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة أما المصارف التي تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف بشكل عام قد تظهر بشكل بارز في الكفاية والسيولة مما يستوجب اتخاذ إجراءات أدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة من قبل البنك المركزي لإدارة المصرف لتحديد وتلافي نقاط الضعف والمصارف التي يكون تصنيفها المركب (4 ,5) فان لديها مشكلات حرجة للغاية فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرارية .

وعليه يكون التقييم المركب لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بموجب مكونات نظام (CAMELS) حيث حصل المصرف على تصنيف (1) لثلاث مكونات وتصنيف (2) للمكون الرابع وفيما يلي توضح ذلك :

جدول رقم (9)/ التقييم المركب للمصرف وفق نظام (CAMELS)

المكونات	متوسطة النسبة للفقرة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاية رأس المال	كفاية رأس المال 12%	قوي	1
جدول الموجودات	نسبة التصنيف 11,76 % نسبت أجمالي التصنيف 8,46 %	مرضي	2
الربحية	الربحية على الموجودات 2,6%	قوي	1
السيولة	السيولة النقدية 10% السيولة القانونية 59%	قوي	1

وفيما يلي متوسط درجة التصنيف والتي هي نتيجة التصنيف الكلي للمصرف استنادا إلى نتائج المكونات الأربعة المذكورة أعلاه وفيما يلي توضيح ذلك وفق المعادلة التالية(مجلة اقتصاديات للعلوم المالية والمصرفية،الموقع الالكتروني,2010,economicat.com/.../viewtopic.ph):-

Composite Rating = C+A+E+L/4= 1 to 1.4 Strong

التصنيف الكلي لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار = 1+2+1+1 ÷ 4 = 1.25 = 1 (التصنيف الأول)

يلاحظ من التصنيف الكلي للمكونات الأربعة إن مصرف الشرق الأوسط حصل على تصنيف رقم (1)(قوي) .

اختبار الفرضية الرئيسة القائلة:-

((وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفق مكونات نظام التقييم المصرفي (camels)))

وباستعراض التصنيف الكلي لأهم أربع مكونات من نظام (camels) حصل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) على تصنيف رقم (1) مما يعني إن المصرف سليم بصورة أساسية في معظم النواحي وقدرته على الصمود إمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة مما يجعلنا نقبل الفرضية

الرئيسة القائلة وجود حالة قوة لمصرف الشرق الأوسط وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels).

المبحث السادس

الاستنتـاجـــــــات والتوصيـــــــات

أولا: الاستنتاجات:Conclusions

1-أظهرت الدراسة أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) بتقييم المصارف حيث ابرز الجوانب الايجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها .

2-حصول مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار على المستوى الأول وفقا لسياسة التقييم المركب(نظام التقييم المصرفي) مما يعني أن المصرف سليم بصورة أساسية .

3-بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 12,27% وبمقارنة هذه النسبة مع معيار لجنة (بازل 1) 8% ونسبة الكفاية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (12%) (المادة 16 من القانون رقم 92 لسنة 2004 للمصارف التجارية) يصنف المصرف بموجبها في المستوى الأول فيما يتعلق بكفاية رأس المال .

4-اتخذت أدارة المصرف إجراءات جيده لتحسين رأس المال ترتب علية ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى 13،55% لسنة 2009 مقارنة مع النسب 11،20% ,12،40% , 11،95% لسنوات 2006 -2007 – 2008 على التوالي .

5-على الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لسنة 2008- 2009 عن النسبة المقررة لكفاية رأس المال بموجب معيار البنك المركزي العراقي المحددة بـ (12%) ألا أن النسب وللسنوات الأربع تبقى أعلى من النسبة المقررة بموجب معيار بازل /1 البالغة 8% .

6-في ضوء الاستنتاجات أعلاه فانه يمكن تصنيف المصرف بالنسبة لكفاية رأس المال في المرتبة الأولى (أي التصنيف 1) .

7-باستعراض متوسط نسبة التصنيف لجودة الموجودات ونسبة أجمالي التصنيف البالغة (76,11 %) و(46 ,8 %)والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة الموجودات وبمقارنتها مع النسب المقررة وفقا لسياسة التقييم المركب نجد أنها تقع في المستوى الثاني .

8-يقع متوسط نسبة المخصصات إلى حقوق المساهمين في المستوى الثاني (مرضية) في حين يقع متوسط نسبة المصروفات التحويلية (الديون المشطوبة) إلى حقوق المساهمين والمخصصات في المستوى الأول (قوي).

9-اظهر نظام التقييم المصرفي (CAMELS) دقة وفاعلية وكفاءة الإدارة من خلال عملية التقييم الفني والإداري وتحديد أوزان الإجابة على كل فقرة من فقرات التقييم وفق معيار ليكارت الخماسي .

10-بلغ متوسط نسبة كل من العائد على الموجودات والعائد على صافي الموجودات(2،62%) ، (3،14%) على التوالي وبمقارنة هذه النسب مع معيار نظام التقييم المصرفي البالغ (1%)والمتوسط العام لمعدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية في العراق (1،20%)تضع هذه النسب المصرف بالتصنيف رقم /1.

11-على الرغم من انخفاض نسبة العوائد للسنوات 2009 – 2008 – 2006 مقارنة بسنة 2007 ألا أنها تبقى أعلى من معدلات النسب المعيارية سواء وفق نظام التقييم المصرفي أو معيار المصارف التجارية .

12-بلغ متوسط نسبة السيولة النقدية والسيولة القانونية 10،07% ، 59،8% على التوالي وبمقارنة هذه النسب مع نسب السيولة المحدودة من قبل البنك المركزي العراقي4 % ، 20 % على التوالي يصنف المصرف بموجبها في المستوى الأول.

13-تراجع نسب السيولة النقدية في سنة 2008 و 2009 عن مستوياتها في سنة 2006 و 2007 مما يترتب عليه تراجع مستوى المصرف عن المستوى الأول في سنة 2009 ، 2008 (7،95% ، 9،46%)على التوالي إلى المستوى الثاني فيما يتعلق بالسيولة النقدية مما يعني إن المصرف كان يواجه نقطة ضعف في واحده أو أكثر من العوامل التالية والتي يتطلب المعالجة وفق الأتي :

أ-توفر الموجودات السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالاضافه إلى الطلبات غير المتوقعة.

ب-توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات المصرفية .

ج-امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصارف لمقابلة احتياجات السيولة .

14- اظهر نظام التقييم المصرفي(CAMELS) تقييم درجة الحساسية لمخاطر السوق وذلك من خلال عملية التقييم للحساسية ، وتحديد أوزان الإجابات على كل فقرة من فقرات التقييم وفق معيار ليكارد الخماسي .

15- تتمثل أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي بإظهار مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص وبالتالي تعيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على سواء مما يساهم بشكل فاعل بزيادة كفاءة العمل المصرفي والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات المصرفية .

16- يعمل نظام (CAMELS) على أجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية ، مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية .

ثانيا: التوصيات : Recommendation

1-ضرورة تطبيق نظام التقييم المصرفي (Camels) والخاص بتقييم المصارف حيث ابرز الجوانب الايجابية بتطبيقه ودورها في التغذية العكسية والرقابية بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

2-العمل على تفعيل المكونات الأساسية التي يتم بها نظام (Camels) في الكشف عن مواطن الضعف في كل مكون منها وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائيا وعلاجيا

3-العمل على متابعة التطورات العالمية في مجالات التحليل المالي للمصارف مثل نظام Camels الأمريكي ونظام Orap الفرنسي ونظام patrol الايطالي ونظام Bakis الألماني .

4-ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بممارسة دوره الرقابي من خلال عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على المصارف العاملة في العراق سواء في القطاع الحكومي أو الخاص .

5-العمل على إقامة الدورات التدريبية المتطورة في مجال التقييم والرقابة المصرفية الغرض منها تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي والرقابي بما يضمن الوصول إلى قطاع مصرفي كفؤ (علما إن المصرف أقام 72 دورة من سنة 1994 لغاية سنة 2007 في المعهد المصرفي في مبنى المصرف الفرع الرئيسي)

6-ضرورة العمل على تطوير تقنيات المعلومات في المصرف بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم (Camels) ولاسيما تلك المتعلقة بالمخاطر والعمل على إظهار مواطن الضعف فيما يضمن قيام الإدارة بمعالجة تلك المعلومات والنهوض بالعمل المصرفي وبما يخدم المساهمين والمتعاملين والمودعين والمستثمرين والمقرضين .

7-ضرورة الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال وجودة الموجودات والربحية والسيولة .

8-ضرورة إجراء عمليات التقييم فيما يتعلق بتقييم وتحليل عنصر الإدارة وعنصر تحليل الحساسية لمخاطر السوق والتي تتطلب قيام المفتشين الميدانيين بهذه العمليات الأمر الذي يحقق الفائدة والمنفعة الموجودة من نظام التقييم المصرفي (Camels) .

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة)/ بغداد ملحق رقم (1)

الميزانية العامة كما في 31/ كانون الأول / 2009 ،2008، 2007 ، 2006

البيـــــــــان	2009/مليون	2008/مليون دينار	2007/مليون	2006/مليون دينار
الموجودات				
الموجودات المتداولة				
النقد والنقد المعادل	355744	217434	174354	138600
الاستثمارات	77068	187598	151046	98557
الائتمان النقدي	63800	16539	18502	21816
مدينون وأرصدة مدينة	5214	101186	37646	19520
موجودات متداولة أخرى	8730	10497	ـــــ	ـــــ
مجموع م متداولة	510556	533254	381548	278493
الموجودات غير المتداولة	46984	36414	25235	20893
إجمالي الموجودات	557540	569668	406783	299386
المطلوبات المتداولة				
حسابات جارية وودائع	452515	431100	333057	239348
التخصيصات	10786	10727	10689	4398
دائنون وأرصدة دائنة	18692	64000	12588	19858
مجموع م متداولة	481993	505827	356334	263603
حقوق المساهمين				
رأس المال	55000	42000	31000	27000
الفائض المتراكم	11000	13255	11561	3785
احتياطي عام	9547	8586	7888	4998
المجموع	75547	63841	50449	35783
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	557540	569668	406783	299386

المصدر: الموقع الالكتروني لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار .

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة)/ بغداد ملحق رقم(2)

الإرباح والخسائر للسنوات / 2009 ،2008 ،2007 ، 2006

البيان	2009/مليون دينار	2008/مليون دينار	2007/مليون دينار	2006/مليون
الإيرادات				
إيرادات العمليات المصرفية	21524	13754	15775	10093
إيرادات الاستثمارات	14617	30695	23354	7918
إيرادات متفرقة أخرى	1202	327	638	468
مجموع الإيرادات	37343	44776	39767	18497
المصروفـــــات				
مصروفات العمليات المصرفية	13615	18850	10702	6022
المصروفات الإدارية	9729	9551	7835	6035
المصروفات التحويلية	560	1168	3458	141
المصروفات الأخرى	57	779	1234	150
مجموع المصروفات	23961	30348	23229	12348
الإربـــــــاح	13382	14428	16538	6149

الموجودات والمطلوبات السائلة ملحق رقم (3)

البيـــــان	2009/مليون دينار	2008/مليون دينار	2007/مليون دينار	2006/مليون دينار
نقد في الصندوق	23194	19939	16307	7334
أوراق نقدية أجنبية	11381	18337	18089	18112
المجموع	34575	38276	34396	25446

الموجودات السائلة (النقد والنقد المعادل)

البيـــــان	2009/مليون دينار	2008/مليون	2007/مليون	2006/مليون دينار
نقد في الصندوق	23194	19939	16307	7334
نقدية لدى المصارف المحلية	74451	19725	2301	5164
ودائع قانونية لدى البنك المركزي	94822	85447	31708	47392
صكوك وحوالات	-	-	60554	-
أوراق نقدية أجنبية	11381	18337	18089	18112
نقد لدى المصارف الخارجية	151896	73986	45395	60598
المجموع	355744	217434	174354	138600

ودائع العملاء

البيان	2009/مليون دينار	2008/مليون	2007/مليون	2006/مليون دينار
حسابات جارية دائنة	176386	174412	145011	124689

حسابات التوفير	216927	182003	124008	78226
ودائع ثابتة وبإنذار	41368	48041	37771	15259
المجموع	434681	404456	306790	218174

المطلوبات السائلة

البيان	2009/مليون دينار	2008/مليون	2007/مليون دينار	2006/مليون دينار
حسابات جارية دائنة	176386	174412	145011	124689
حسابات التوفير	216927	182003	124008	78226
ودائع ثابتة وبإنذار	41368	48041	37771	15259
تأمينات مستلمة	16011	20503	20152	15319
حوالات وصكوك داخلية	1811	6141	6045	5725
حوالات وصكوك خارجية	12	-	70	130
المجموع	452515	431100	333057	239348

المصدر : البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط للسنوات 2006، 2007، 2008،2009 .

المصـــــــــــادر :

أولا: الكتب :

1- ابو فروة ،محمد محمود ،2009 ،الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

2- الأخرس ،عاطف وشقير ،فائق وعبد الرحمن سالم ،2008، محاسبة البنوك ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

3- الدوري ،زكريا والسامرائي ، يسرى ، 2005 ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

4- الحلاق ،سعيد سامي والعجلوني ،محمد محمود ، 2010 ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

5- السعدي ، أديب قاسم شندي ،2009، الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، النجف ، العراق .

6- السيسي ،صلاح الدين حسن ، 2008 ، المصارف التجارية – الواقع والطموح ، مطابع الهيئة المصرية العامة ، مصر

7- الشماع ، فائق محمود ، 2009 ، الحساب المصرفي – دراسة قانونية مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الاردن.

8- الشماع ، خليل ، 1993 ، مقررات لجنة بازل حول كفاية راس المال –الكفاية المصرفية واثرها على المصارف العربية ، مجلة اتحاد المصارف العربية .

9- الشماع ، خليل ، 1992 ،الإدارة المالية ، جامعة بغداد .

10- الشمري ، صادق راشد ، 2008، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية – أنشطتها والتطلعات المستقبلية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

11- الشواربي ، عبد الحميد وال شواربي ،محمد ، 2010، أدارة مخاطر التعثر المصرفي – من وجهتي النظر القانونية والمصرفية ، الإسكندرية ، مصر .
12- الشيخ ، عثمان موسى ، 2007 ، السلامة المصرفية ، دار النشر للطباعة ، السودان .
13- الخطيب ،سمير ، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، دار النشر ، الإسكندرية ، مصر .
14- الوادي ، محمود حسين وسمحان ، حسين محمد ، 2009 ، المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
15- حداد ,أكرم،ومشهور هذلول، 2008، النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر ،عمان.
16- حماد ،طارق عبد العال ، 2001 ، تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
17- حماد ،طارق عبد العال ، 2001 ، إدارة المخاطر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
18- حنفي ، عبد الغفار ، 2002 ، أدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر ، جامعة الإسكندرية ، مصر .
19- جبر ، هشام ، 2008، أدارة المصارف ، طبع الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، مصر .
20- عبد الله ، خالد أمين والشماع ، خليل ، 1990، التحليل المالي للمصارف ،اتحاد المصارف العربية.
21- صوان ،محمود حسن ، 2008، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي – دراسة مصرفية تحليلية ،دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .
22- كراسنة ، إبراهيم ، 2006، اطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ،صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، الإمارات .
23- محمد ، طارق عبد العال ، 2005، حوكمة الشركات ، دار النشر ، الإسكندرية ، مصر .
24- نزال ، عبد الله إبراهيم ، والوادي ، محمود حسين ، 2010 ، الخدمات في المصارف الإسلامية – آليات تطوير عملياتها ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

ثانيا : الدوريات :

1- أبو رحمة ، سيرين سميح ، 2007 ، اتفاقية بازل – المضمون – الأهمية – الإبعاد –التأثيرات – التحديات ، منتدى التمويل الإسلامي .
2- ابوعلية، إبراهيم ، 2008، تطور الرقابة المصرفية في ظل بازل/ 2 ، الموقع الالكتروني:
http://ibrahimorimaktoobblog.com.
3- احمد ، محمد علي يوسف ،2010 ، دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ، الخرطوم ، السودان .
4- الرشيد ، مالك احمد ، 2005 ، مقارنه بين معياري Cael و Camel كأدوات حديثة للرقابة المصرفية ، مجلة المصرفي العدد:35 .
5- الشماع ، محمد صالح ، 2010، مواصفات أعضاء مجالس أدارة المصارف الأهلية العراقية .
6- الطوخي ، عبد النبي إسماعيل ، 2008، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة ، مجلة جامعة أسيوط ، مصر .
7- الشاهد ، سمير ، 2001، الضوابط العامة للرقابة المصرفية – أهميتها وأثرها ، مصارف الغد ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت .

8- الشاهد ، سمير ، 2003، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وإبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، نقلا عن
(Basle Committee On Banking Supervision)
9- الغندور ، حافظ ، 2002، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية ، الأهرام الاقتصادي .
10- الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ،العدد الأول والثاني ، المجلد الرابع والخمسين .
11- شاكر ، فؤاد ، 2001 ، الصيرفة الالكترونية ، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت .
12- شاهين ، علي عبد الله ، 2005، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، كلية التجارة ببنها .
13- زيتوني ،عبد القادر،2009،دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ، جامعة الجزائر.
14- طلفاح ، احمد ، 2005، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ، مجلة المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
15- كرين ، سوزان وغربال ريشي ، 2003، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، صندوق النقد الدولي ،الموقع الالكتروني:http://www.imf.org
16- Oexaminer Rientaio ،1998 ، تطبيق نظام التقييم المصرفي (camels) على مصرف كويكر بأمريكا ، دراسة تطبيقية منشورة .
17- محمد نور ،حسن بشير ، 2009، قياس الأداء المالي للمصارف ، الخرطوم ، السودان ،الموقع الالكتروني . http://www.sudanile.com/index
18- منتديات الاقتصاد العربية ، 2010 ، مقارنة بازل /1 وبازل/2 ومعايير camels .

ثالثا: الرسائل الجامعية :

1- الزعابي ، تهاني محمود محمد ، 2008 ، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل ، رسالة ماجستير غير منشورة .
2- الكحلوت ، خالد ، 2005، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ، رسالة ماجستير منشورة .
3- النعيمي ، أسراء يوسف ذنون ، 2001، تصميم نظام تكاليف للمصرف الإسلامي العراقي ، رسالة ماجستير.
4- جاري ، احمد سعد ، 2008، الاستثمار الأجنبي وانعكاساته على التطبيقات المحاسبية في العراق – دراسة في عينه من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة .
5- عبادة ، إبراهيم عبد الحليم ، 2008، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، دار النفائس .
6- نور الدين الفرا ، احمد ،2008، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير منشورة .

رابعا: التقارير والقوانين :

1- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، شركة مساهمة خاصة- بغداد ، البيانات المالية المنشورة للسنوات ، 2009، 2008 ،2007 ، 2006، على الموقع الالكتروني للمصرف :http://www . imeib .com

2- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، شركة مساهمة خاصة- بغداد ، التقارير السنوية المنشورة للسنوات ، 2009، 2008 ،2007 ، 2006، على الموقع الالكتروني للمصرف : http://www . imeib .com

3- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، شركة مساهمة خاصة- بغداد البيانات المالية ربع السنوية /الإفصاح المبكر عن المركز المالي ونتائج الإعمال المنشورة للسنوات ، 2009، 2008 ،2007 ، 2006، على الموقع الالكتروني للمصرف :http://www . imeib .com

4- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية المنشورة للسنوات ، 2009، 2008 ، 2007، 2006، على الموقع الالكتروني : http: // www. Cbi iq

5- قانون المصارف، رقم (94)، لسنة 2004.

6- قانون البنك المركزي العراقي، رقم (56) ، لسنة 2004.

7- قانون الشركات، رقم (21)، لسنة 1997 (المعدل).

خامسا : الكتب والدوريات الأجنبية :

1- Mathews, Ken , 1996, Capital Adequacy rations for bank , bank registered in new Zealand , http: //www. Rbnz. Govt.nz.

2- Anderson,linde, 2007 , Risk capital stress testing framework and the new capital adequacy rules , group risk control , swed bank , research report . lindell @ swed bank .se .

3- Compton, Eric , 1991 , Principles of Banking , American bankers association , fourth edition .

4- Camels bank rating system – wikiped, update ,2007 ,www.investopedia.com.

5- Camels bank rating system – wikiped, update , 2008,http://en.wikipedia.org.

6- Nicholas,J, ketcha.Jr ,2008,Common Questions and answers on camels , electronic version, FDIC-supervised bank , update ,2008,http://www.fdic.gov.

7- Wirnkar,A.D,Tanko,M,2007, Camels and banks performance evaluation : the way forward,

8- Amir Hussain shar , Muneer Ali shah, Hajan jamali , 2010, Performance Evaluation of banking sector in Pakistan , www.ccsenet.org/ijbm.

9- Alan ,Greenspan, 1998 , The Role of Capital in optimals banking supervision and regulation, Economic review N:10.

10- Hennie Van, Greuning,Zemir Iqbal , 2008 , Risk Analysis for Islamic Bank , the world bank , Washington .

11- Rajana Sahjwala , and Paul Van der Berg,2000 , Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems , Basal Committee on Banking Supervision , working paper ,NO:4 .

12- Nathan Association INC, Leading Financial Indicators in Egypt , report submitted to the Egyption Ministry of economy and foreign trade .

13- Examiner Orientation , 1998 , Bank Rating system , report on safety and soundness specialty module.

14- Michael, Hadjimichalakis & Armar G, , Hadjimichalakis, 1995, Contemporary money banking & financial markets , theory and practice , university of Washington , USA.

15- Jimkates & Stephon Nickson , 2001, The Reality of Hackers risk management .

16- Examiner Orientation , 2010,bank rating system .

17- Andrea Schaechter , 2002 , issues in electronic banking , interview ,IMF policy Discussion paper , IMF.

18- Clifford Griep ,2001, Rating in the changing credit risk management environment ,the 2 nd ,EIBFS international conference .Emirates institution for banking & financial studies , Abu Dhabi , UAE .

19- Marrison,Chris, 2002, Fundamentals of Risk Measurement, McGraw-Hill .

Banking valuation system program of indications with (CAMELS) to shadow the risks .

Implementation study on Iraq middle east bank for an investment for the year of 2006 till 2009.

Mohammed Sameer Deherb- College of Administration & Economics ,University of AL-Muthana. Mob;07813785249

(ABSTRACT)

Appearing of banking evaluation system study of using indications of (CAMELS) thus of during to study Iraq middle east bank for an investment to limit the banking risk which forms weak points at financial operations of running and administration for banking. Description courses have been used to result of collecting and analysis financial data that are being published for middle east bank for an investment based on system of (CAMELS) for financial years from 2006 till 2009 and indicating best research results the middle east bank of getting of first level (description 1) according of compounding policy evaluation of (CAMELS) system. So what meaning the bank is unharmed such as perfect and giving signals that its performing is powerful with profits and its products growth good as well. Therefore the administration experiment of pursuing the banking businesses trials and analyzing hanging risks with it and limiting enough levels for head of money which runs good with it , beside of sharing profits as well. The study discovers the important by American performing banking

evaluation system. So (CAMELS) of course appears positive sides of performing the system and its role of back feeding and observing with information, which discovers some of weak phenomenon, deficiencies and its causes. (CAMELS) system as well as works of performing comprehensive analyzing of approving the bank and comparing with industry level at the financial environment it is as well contributing of drawing policy and neat plans for the administration of during concentrating on negative objects which need special attention , here actually it must be pointed out the important advices. Some of them are necessary by doing (CAMELS) system for the native banks annually to get useful of dealing with it. Therefore working to obligate the Iraq central bank to use (CAMELS) system for offices observing operations and field for general banks in Iraq and pursuing scientific development that hangs by specializing system with financial analyzing and observation for special with different kind of banks.